أخبار الخليج

٢ أغسطس ٩٥ م

حول قضية البحرنة

ليست سهلة بالطبع مشكلة الباحثين عن العمل الملقاة على عاتق وزارة العمل والشئون الاجتماعية بصفتها الجهة الرسمية في الدولة التي تتحمل القسط الأكبر من المسئولية تجاه هذه القضية التي أخذت بعدا نوعيا فأصبحت من أهم المشاكل التي تواجه المجتمع البحريني ، لأن قضية مثل قضية بناء الانسان بدون عمل لا تمس شخص العامل وحده وانما تنسحب تاثيراتها السلبية على كافة أفراد الأسرة التي ينتمي اليها العامل أو يحتضنها .

لكن شيئا جديدا بدأته وزارة العمل والشئون الاجتماعية بعد مجيء وزيرها الجديد الأستاذ عبدالنبي الشعلة وهو اعتراف الوزارة بعمق وجدية هذه القضية وخطورة بقائها دون البحث عن علاج لها ، وإقرار الوزارة أيضا بأنها ، وإن كانت ، معنية مباشرة بقضية الباحثين عن العمل الا أنها - الوزارة - تعترف بعدم امتلاكها وحدها الحل السحري للمشكلة وبالتالي فهي في حاجة الى دعم ومساعدة الآخرين باعتبار ان حل قضية الباحثين عن العمل انما هو واجب وطني يتحمله الجميع .

وعندما اعتبر وزير العمل والشئون الاجتماعية في لقائه الأول مع الصحفيين أن القضية المذكورة هي محور اللقاء وهدفه وشدد على ضرورة إسقاط الستار الذي يحجب الحقيقة ويساهم في تكريس المشكلة ، ذلك المتمثل في اطلاق وترديد المعزوفات الخاطئة مثل (عدم وجود كفاءة وطنية) ، (عزوف العامل البحريني عن العمل في كافة المجالات) فان الوزير بدعوته هذه قد وضع يده على واحد من الأسباب التي أدت الى تفاقم مسألة البطالة .

فالحقيقة ان جزءا لا يستهان به من القطاع الخاص قد لعب دورا كبيرا وبوعي تام في نشر تلك المعزوفات الخاطئة عن العمالة البحرينية ومارسها عمليا ، ليس كرها للطينة البحرينية ، وانما لأن طبيعة وجوهر النمو الرأسمالي - خاصة في مرحلته الطفولية - تجعل من شهية رأس المال مفتوحة للربح بأي ثمن حتى لو أدى ذلك الى ارسال الرأس الى المشنقة . وبالتالي فان السعي وراء تحقيق المصلحة الذاتية لعينات من القطاع الخاص تدفع بهؤلاء لأن يرددوا وينشروا ويطبقوا تلك المعزوفات .

ولا يساورنا أدنى شك في أن المسئولين بوزارة العمل يعرفون جيدا أساليب القطاع الخاص ودوره في بروز القضية وتفاقمها ويعرفون أيضا أن قانون العمل في القطاع الأهلي الصادر عام ١٩٧٦ (عدلت بعض مواده في العام الماضي) ساهم أيضا في ذلك نظرا لما تشوبه من نواقص كثيرة شكل وجودها ثغرات « قانونية » للتحايل على مفرداته ومن ذلك المواد المتعلقة باصدار تصاريح العمل للأجانب (التصريح صالح لمدة عامين يجرى تجديده) وتلك المواد المتعلقة باستخدام العمال الأجانب دون تصريح عمل (عقوبة مسالمة جدا) ، وبالتالي فان هذا القانون لابد من إشراكه في حل هذه القضية وذلك لا يتأتى الا من خلال اضفاء البعد الاقتصادي الوطني على مواده قبل التركيز فقط على البعد الاقتصادي العام ومتطلبات الاقتصاد الحر .

فهناك الكثير من الدول ، خاصة حديثة النمو مثل الدول في جنوب شرق آسيا ، تنتهج مبادىء الاقتصاد الحر لكنها تخضع هذه المبادىء تطبيقيا لتصب في طاحونة المصلحة الوطنية أولا ، فلم تتحول هذه الدول الى مراكز تدريب للعمالة الأجنبية ولم تشكل دخول العمالة الأجنبية فيها قنوات كبيرة لتسرب جزء كبير من السيولة النقدية الى خارج السوق الوطني .

ولابد لنا هنا من القول ان العاطفة والحماس لا يحلان أي مشكلة مهما صغر حجمها ، لذلك فانه وفي خضم التوجه الجاد من جانب الحكومة لوضع حد لتفاقم مشكلة البطالة والبحث عن حلول مجدية واستراتيجية لها ، فان القطاع الخاص قد يبدي تجاوبا واستجابة لتوجهات الحكومة - وهذا ما اكده الوزير في لقائه - ولكن من الجائز جدا الا يكون ذلك تحولا جوهريا في توجه هذا القطاع .

إذن ، لكي تأخذ القضية بعدا حقيقيا للحل يجب تطوير التشريعات القائمة بحيث لا تتعارض ومبدأ الاقتصاد الحر ولا تسلب حق صاحب العمل في ادارة منشآته الاقتصادية ، الادارة التي تحقق له غاياته ، ولكن بشرط أن يتم ذلك التطوير وفق معيار ومصلحة وطنية عامة .

عبدالله الأيوبي